

3 أشهر من «الحصار»:

تشكّل الأزمة الخليجية مفصلاً مهماً في الحياة السياسية للخليج، لم يسجل له مثيل منذ حرب الكويت، برغم أن الخلاف بين قطر وجارتها السعودية والإمارات، لم يبلغ بعد أشهره الثلاثة. لم تنته «الحرب»، لكن مرحلة أولى منها طويت، مخلفة نقاشاً في مسار النزاع في الأسابيع المنصرمة. ثمة محطات تبرز هنا لرصد إدارتي الصراع على الجبهتين المتقابلتين في المرحلة السابقة، وللتين يساعد تتبع عمل كل منهما على فهم محصلة للكباش الخليجي يمكن استخلاصها سريعاً:

إختبار إدارة الأزمة: قطر «تنتصر»... مرحلياً

خليفة كوثراني

كان مساء 23 أيار الماضي طويلاً، بلا شك، على القطريين. لم ينم أصحاب القرار في قطر تلك الليلة. ظلت القيادة في الدوحة، ومعها جيش من المستشارين، في حال من التأهب والترقب والمتابعة الحثيثة للهجوم الأعنف الذي تتلقاه البلاد، على نحو هو الأول من نوعه في تاريخها. إحتاج الأمر لساعات حتى يتضح للساسة في قطر أن إمارتهم الصغيرة أمام حالة أزمة حقيقية واستثنائية، تتطلب مواجهتها برنامجاً استثنائياً وعملاً دؤوباً، تستنفر فيه القطاعات كافة، وتجيش له الطاقات في الداخل ولدى الأصدقاء والحلفاء في الخارج.

لن ينسى القطريون ليل الثلاثاء - الأربعاء الذي سيصبح محطة فاصلة، ونقطة تحول في تاريخ الجزيرة الخليجية. على أن الفصل الأهم لهذه المرحلة، والجدير بتقييم تجربته من قبل أصدقاء الدوحة وخصوصاً على حد سواء، سيكون الخطة التي أخذت بها قطر لإدارة الأزمة ومواجهتها. إدارة يمكن القول بأنها تنصّب، حتى الآن، بكفاءة ونجاح واضح المعالم.

هي المرة الأولى التي يختبر فيها القطريون إدارة الأزمة من موقع المدافع، لا من طرف المصدر للأزمات، خصوصاً بعد الدور المحوري للدوحة في أزمات «الربيع العربي» التي عصفت ببلدان المنطقة في

السنوات الست الماضية. تتردد الكثير من الأسماء، في الإعلام وفي الكواليس السياسية، حول الخلية التي تدير الأزمة، والمستشارين المؤثرين الذين يستعين بهم أمير قطر الشاب تميم بن حمد آل ثاني. لكن الواضح أن من اعتمدت عليهم قطر في «تصدير» الأزمات، أو إدارة الأزمات من جانب «المهاجم»، جرت الاستعانة بهم لإدارة الأزمة من موقع «المدافع». يضاف إلى الدور الاستشاري لـ «النخب» العربية الذين استقطبتهم الدوحة في الأعوام الأخيرة الماضية، دور الإمبراطورية الإعلامية الضخمة التي بنتها الإمارة الغازية على مدى عقدين، وهي الإمبراطورية الأكثر كفاءة والأشد تأثيراً بين الأذرع الإعلامية، خليجياً وعربياً. الأمر الثالث، الذي أسهم في نجاح الإدارة القطرية للأزمة، هو تحرك اللوبي القطري والأذرع الدبلوماسية للتأثير في أروقة دوائر القرار الغربية، والأميركية منها تحديداً. رابعاً، الاستثمار في الصداقات الإقليمية والدولية، والاستفادة من دعم الأصدقاء في كسر العزلة الاقتصادية والمقاطعة السياسية والدبلوماسية، وتأمين الحماية والردع أمام أي احتمالات تصعيد في المقارنة بين قطر وجارتها على معسكر المقاطعين للدوحة، الإمارات والسعودية، لا يمكن الحديث عن فوارق كبيرة في الإمكانيات والموارد، ما عدا الجانب الأيديولوجي الذي تستثمر فيه الدوحة، أي التقارب

مع التيارات الإسلامية لا سيما الإخوان المسلمين. مع ذلك، حققت قطر تفوقاً على أبو ظبي والرياض في إدارة النزاع، برغم أن العوامل الأربعة المشار إليها (يمكن إضافة عامل خامس هو ضعف أدوات



**في الأيام الأولى
لاندلاع الأزمة لازم
القطريون سياستي
«الإنكار» و«الاحتواء»**



المواجهة في معسكر المقاطعة)، التي اعتمدت عليها، تستند في غالبيتها إلى فائض القوة المالية، وهو ما تتشاركه قطر مع كل من السعودية والإمارات.

الأيام الأولى

بالعودة إلى الأيام الأولى لاندلاع الأزمة الخليجية، يلاحظ أن القطريين لازموا حينها سياستي «الإنكار» و«الاحتواء»، عبر نفي خطاب أمير قطر المزعوم، مع جرعة من الرد المباشر على دولة الإمارات، من دون تناول السعودية سياسياً أو إعلامياً، وبالتوازي عملية استقطاب للمواطنين والمقيمين

لتحصين الساحة الداخلية من أي اختراق. كان هم القطريين، في مرحلة ما قبل سحب السفراء والمقاطعة الشاملة، تثبيت فكرة أن الخطاب المنسوب للأمير مفبرك ومزور، وأن الإمارات، المنافس والخصم الأساس في اللعبة، هي التي تقف وراء هجمة منظمة ومبيتة. يلاحظ أيضاً أن حالاً من التخبّط شهدتها الدوحة في تلك المرحلة، وهو ما ظهر مع الإعلان عن خطاب سبوجه أمير قطر إلى الشعب، ومن ثم الإعلان عن تأجيل الخطاب بحجة ضغوط الوساطة الكويتية، واستبدالها بتصريحات وزير الخارجية لقناة «الجزيرة»، ما يفسر أن خطة مواجهة الأزمة كانت لا تزال في طور الإعداد، وأن القراءات الداخلية لطبيعة الأزمة لم تكن موحدة بعد.

أهمية ذلك أنه يكشف «مفاجأة» قطر بقرار سعودي مباشر بالذهاب إلى مواجهة شاملة علنية، الأكيد، وفق المعلومات، أن المحور الإخواني كان يتحسس مرحلة غير مطمئنة لكافة التيارات الإسلامية في ظل الإدارة الجديدة للبيت الأبيض. لكن ما لم تكن الدوحة مستعدة له هو انخراط سعودي بهذا الحجم في هجوم مباشر عليها. لا شيء كان يحمل عنصر المفاجأة في الدور الإماراتي ضد الدوحة. فثمة «حرب» كانت تخاض بالفعل بين الجانبين، على مدى سنوات، ليس في الساحتين الليبية والمصرية فقط، بل تمتد إلى أروقة القرار في واشنطن حيث التخافس على أشده بين اللوبيين الإماراتي والقطري. حتى إعلامياً، لم يكن الطرفان يوفران فرصة لشن الهجمات المتبادلة، وإن بقيت حكومة بسقف يضبط الخلاف وينظمه. فمثلاً، كانت قناة «الجزيرة» تتجنب التطرق للدور الإماراتي، فيما نشطت وسائل إعلام مدعومة قطرياً، قبل الأزمة الخليجية، في فتح ملفات ضد أبو ظبي، كتسليط الضوء على عمل سفيرها في واشنطن يوسف العتيبة، أو العلاقة مع إسرائيل، والدور في اليمن، ونشاط شركة موانئ دبي العالمية في القرن الأفريقي، وغيرها من الملفات.

إلا أن الأمر كان مختلفاً في ما يخص السعودية، حيث شعرت قطر بإمكانية تحسن العلاقة معها ومع المحور الإخواني بشكل عام، في فترة وجود محمد بن نايف في ولاية العهد (الذي يؤمن بالتقارب مع تركيا وقطر والإخوان)، وهي وإن دخلت على خط تنافس الأخير مع ابن عمه محمد بن سلمان، إلا أنها لم تتوقع حسماً سريعاً لملف الصراع على العرش، أو ذهاب بن سلمان بعيداً خلف ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد. بأي حال، فإن الواضح أن القطريين فشلوا في التنبؤ ببروز الأزمة بهذا الشكل، وإن استفادوا من الأزمة الخليجية السابقة، والحرب الباردة مع الإمارات.

التدرج في المواجهة

سريعاً تبلورت رؤية في الدوحة لكيفية المواجهة. قامت الخطة القطرية على التدرج في المواجهة

على مراحل، وعدم الإكتفاء بالأدوات التقليدية لإدارة الأزمات. ربما يصح القول إن القطريين عمدوا إلى الأخذ باستراتيجية «تصعيد الأزمة» كأحدى الوسائل لمواجهة الأزمات المضاعفة، حين وصل الأمر حد تنفيذ هجمات مضادة، في الإعلام والدبلوماسية ورفع الدعوى القضائية في المنظمات الدولية ضد المقاطعين. بدأ الأمر بانقلاب في الخطاب حول السعودية واليمن، شكلت رأس حربته قناة «الجزيرة».

وشهدت الأسابيع الأخيرة محاولات قطرية لـ «تصدير الأزمة»، عبر جملة ملفات: إثارة قضية إدارة موسم الحج، ملف الفضائح الدبلوماسية والمالية ليوسف العتيبة، ملف دعم السعودية والإمارات للإرهاب، وأدوار «التحالف العربي» ضد اليمن.

وفي مرحلة سابقة، جهدت الدوحة في اتباع استراتيجية «تفريغ الأزمة من مضمونها» من خلال التقرب من مختلف أجهزة الإدارة الأميركية وفتح الصندوق السيادي للصناعات المغربية، وصولاً إلى توقيع التفاهم مع واشنطن حول البيات مكافحة الإرهاب وتمويله، ما قاد تحولاً في خطاب الأميركيين تجاه قطر، من التماشي مع الرباعي المقاطع إلى أخذ موقع الوسيط في الأزمة. وعلى طول الأشهر الثلاثة من عمر الأزمة، أقل القطريون من الكلام الرسمي، وأكثروا من العمل على الأرض، لتنفيذ استراتيجية المواجهة، حتى بدت كلمة أمير قطر المتلفزة كـ «خطاب نصر» يتوج نجاحات المراحل الأولى.



وسيط قطري في جدة: حلّ أزمة الحج

الملك فهد الدولي في الدمام ومطار الأحساء الدولي (الذين سيدخلون المملكة براً عبر منفذ سلوى الحدودي) على ضيافته ضمن برنامج ضيوف خادم الحرمين للحج والعمرة». كذلك أمر «بالموافقة على إرسال طائرات خاصة تابعة للخطوط السعودية إلى مطار الدوحة لنقل كافة الحجاج القطريين على نفقته الخاصة لمدينة جدة».

استقبل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، أمس، وسيطاً قطرياً للمرة الأولى منذ اندلاع الأزمة. وجاءت زيارة الأمير عبدالله بن علي آل ثاني لجدة بهدف تقديم وساطته لـ «فتح منفذ سلوى الحدودي لدخول الحجاج القطريين إلى الأراضي السعودية». وأكد ابن سلمان خلال اللقاء «عمق العلاقات التاريخية التي تجمع بين الشعبين السعودي والقطري، وبين القيادة في السعودية والأسرة المالكة في قطر». أما آل ثاني، فقد اعتبر أن «العلاقات بين المملكة وقطر هي علاقات أخوة راسخة في جذور التاريخ». وأفادت وكالة الأنباء السعودية، بأن الملك سلمان بن عبد العزيز «وجّه بالموافقة على ما رفعه له نائبه الأمير محمد بن سلمان بدخول الحجاج القطريين إلى المملكة براً وجواً ومن دون تصاريح إلكترونية وعلى نفقته».

وقالت الوكالة إن «تلك الموافقة جاءت بناءً على وساطة الشيخ عبدالله بن علي بن عبدالله بن جاسم آل ثاني» الذي استقبله ابن سلمان في قصر السلام في جدة. كذلك وجّه سلمان «بنقل كافة الحجاج القطريين من مطار